

العلاقات الأوروبية-المغربية من شراكة إلى سياسة أوروبية للجوار

د. ليليا بن منصور . جامعة عباس لغرور .خنشلة

ملخص:

إن التغيرات الجذرية المتسارعة التي شهدتها ويشهدها العالم سواء من الناحية السياسية، الاقتصادية و الجغرافية، بالإضافة إلى التغيير في بعض المفاهيم مع ظهور اتجاه جديد و محدد نحو عولمة العلاقات الدولية، حيث سعت الدول إلى تنظيم علاقاتها الدولية مع بعضها البعض و ذلك بتشكيل مؤسسات و معاهدات و تكتلات سياسية و اقتصادية بغرض التكامل في مختلف المجالات من ناحية و لفرض وجودها من ناحية أخرى.

ومع إدراك الإتحاد الأوروبي لهذه الحقيقة، فقد سعى إلى إعادة تقييم و تشكيل سياسته المتوسطة لتتواءم مع التغيرات العالمية الجديدة ولتتماشى مع تجربته الاندماجية الهادفة إلى إيجاد نوع من التعاون و التنسيق مع دول الجوار المتوسطي، وهذا ما يسعى هذا المقال لإبرازه.

Résumé:

Les changements radicaux et rapides que le monde a vu et verra que ce soit sur le plan politique, économique et géographique, en plus du changement de certains concepts avec la survenu d'une nouvelle et spécifique orientation vers la mondialisation des relations internationales, que les pays ont travaillé pour l'organiser entre eux par la formation des institutions , des traités et blocs politiques et économique dans le but de s'accomplir dans différent domaines d'un coté et pour s'imposer d'un autre .

Et, lorsque l'Union européenne a pris conscience de cette réalité, elle a cherché à réévaluer sa politique Méditerranéenne pour suivre les rythmes des nouveaux changements et pour être à jour avec ses essais fusionnels qui ont pour but de trouver une sorte de coopération et de coordination avec les pays voisins de la Méditerranée.

اتسمت العلاقات الأوروبية - المغربية على مراحل التاريخ المختلفة وبالذات مع الدول الأوروبية المتوسطة بنوع من الخصوصية، حيث ارتبطت دول المغرب العربي مع دول المجموعة الأوروبية بعلاقات جغرافية، ثقافية، اقتصادية و تاريخية. تمثلت شدتها في استعمار القوى الأوروبية للشمال الإفريقي لحقب طويلة الأمد لم يرى نهايتها إلا بعد نهاية الحرب العالمية الثانية و بروز كل من الولايات المتحدة الأمريكية و الإتحاد السوفياتي كقوتين عظيمتين على الساحة الدولية.

وبالرغم من حصول دول المغرب العربي على استقلالها السياسي، إلا أن اهتمام الدول الأوروبية المتوسطة بها لم ينقطع، حتى في مراحل الحصول على الاستقلال و ما بعد الاستقلال الوطني، فبقيت الثقافة و اللغة الفرنسية هي السائدة و الغالبة بشكل قوي في جميع الدول المغربية، كما ساهم عامل الجوار الجغرافي في تدفق موجات الهجرة من دول جنوب المتوسط إلى دول المتوسط الشمالية، الأمر الذي ساعد على تكثيف المعاملات التبادلية بين الطرفين فتوثقت العلاقات الاقتصادية، السياسية والاجتماعية.

ومع تمكن الولايات المتحدة الأمريكية من حسم صراع الحرب الباردة لصالحها و سقوط حائط برلين، و انهيار الدولة السوفياتية، فقد أصبحت بمثابة القوة العظمى الوحيدة في عالم يتميز بالتغيرات الجذرية المتسارعة سواء من الناحية السياسية، الاقتصادية، الجغرافية، بالإضافة إلى التغيير في بعض المفاهيم مع ظهور اتجاه جديد و محدد نحو عولمة العلاقات الدولية، حيث سعت الدول إلى تنظيم علاقاتها الدولية مع بعضها البعض و ذلك بتشكيل مؤسسات و معاهدات و تكتلات سياسية و اقتصادية بغرض التكامل في مختلف المجالات من ناحية و لفرض وجودها من ناحية أخرى.

ومع إدراك الإتحاد الأوروبي لهذه الحقيقة، فقد سعى إلى إعادة تقييم و تشكيل سياسته المتوسطة لتتواكب مع التغيرات العالمية الجديدة ولتتماشى مع تجربته الاندماجية الهادفة إلى إيجاد نوع من التعاون و التنسيق مع دول الجوار المتوسطي، فما هي الخطوات أو المراحل التي مرت بها

العلاقات الأوروبية مع دول المغرب العربي؟

وللإجابة على هذا التساؤل يجب التطرق إلى النقاط الآتية:

أولاً: المفهوم والبعد التاريخي للشراكة الأورو متوسطة

ثانيا: حوار الثمانينيات والسياسة الأوروبية الجديدة في حوض المتوسط

أولا: المفهوم و البعد التاريخي للشراكة الأورو متوسطية

جعلت الجغرافيا السياسية منطقة حوض البحر المتوسط منطقة مهمة في حسابات الدول الكبرى في إستراتيجياتها و علاقاتها الدولية، وقد أدرك الإتحاد الأوروبي الموحد هذه الأهمية فعمد إلى تحقيق وحدته السياسية و الاقتصادية فيما بين دوله من جهة، وربط علاقاته مع الدول المتوسطية و خاصة دول المغرب العربي (الجزائر، تونس، المغرب) لما لهن مكانة في أولويات السياسة الخارجية الأوروبية، ولما تمثله هذه الدول في منظومة النظام الإقليمي كبوابة دخول إلى عمق القارة الإفريقية من جهة أخرى.

وقد أدركت أيضا دول المغرب العربي مدى أهمية حرص هذه الدول المتوسطية و المنطقة الإستراتيجية التي تنتمي إليها على ربط علاقاتها السياسية و الاقتصادية معها. ومن ثم فقد سعت مؤخرا، لتشارك في رسم معالم الخريطة السياسية في إطار علاقات التكامل و الاعتماد المتبادل. ولتوضيح هذه العلاقات فلا بد من دراسة البعد التاريخي لها، ولكن قبل ذلك يجب التطرق إلى مفهوم الشراكة الأورو متوسطية.

I. مفهوم الشراكة الأورو متوسطية

إن كلمة الأورو متوسطية تتكون من جزئين، فالجزء الأول " أورو" يقصد به أوروبا أو الإتحاد الأوروبي خصوصا، أما الجزء الثاني " متوسطية" فهو يعكس حوض البحر الأبيض المتوسط. أي أن الشراكة الأورو متوسطية تجمع بين الإتحاد الأوروبي من شمال البحر المتوسط و بين بعض دول جنوب و شرق المتوسط. ونتيجة للأهمية الإستراتيجية لحوض المتوسط و خاصة بالنسبة للإتحاد الأوروبي، حيث سعى هذا الأخير إلى ربط علاقات دول شرق و جنوب المتوسط، و التي تجسدت في فكرة مشروع الشراكة الأورو متوسطي.

أما " ناصيف حتى" يعرف الشراكة الأورو متوسطية على أنها: " نهج أوروبي للتعاون مع دول كانت كلها تقريبا و إلى أمد قريب ضمن دائرة النفوذ الأوروبي بأسواقها و مواردها الأولية"¹ أما فتيحة تلاهيت " فترى أن الشراكة بين الإتحاد الأوروبي و دول الضفة الجنوبية للمتوسط، هي مشروع تعاون، وحتى يصبح هذا التعاون ممكنا يجب تحديد المصالح و الأهداف لكل الأطراف المشاركة"².

فالشراكة الأورو متوسطية بالنسبة لدول جنوب المتوسط هي الوسيلة لمواكبة التحولات الجديدة في المنطقة، مما يتطلب من هذه الدول إصلاحات و تغييرات جذرية في بنيتها الاقتصادية، السياسية والاجتماعية، ومنه فإن الشراكة بين دول جنوب المتوسط و الإتحاد الأوروبي تقوم على مبدأ المصالح المشتركة و التعاون في جميع المجالات الاقتصادية، المالية، السياسية و الثقافية. و يعتبر إختيار جدار برلين حدثا هاما في إحداث تغييرات جذرية في سياسة الإتحاد الأوروبي، بحيث جعلته يخرج عن النماذج التقليدية للتعاون التجاري مع الدول المتوسطية غير الأوروبية، و أصبحت التنازلات التجارية متبادلة، إضافة لتقديمه لبعض المساعدات المالية المحدودة. وأخيرا يمكن القول إن إختيار المعسكر الشرقي و سقوط جدار برلين، سمحا للولايات المتحدة الأمريكية بالظهور كقوة عالمية كبرى، مما دفع بالإتحاد الأوروبي إلى تقوية علاقاته بدول جنوب وشرق المتوسط و تجسيدها في شكل شراكة حقيقية و تعاون فعال يسمح له بتقوية نفوذه في المنطقة و من ثم منافسة الولايات المتحدة الأمريكية التي تسعى هي أيضا لبطش نفوذها في منطقة حوض المتوسط.

II. الأهمية الإستراتيجية لدول المغرب العربي في السياسة المتوسطية لدول الإتحاد الأوروبي

1. البحر المتوسط و دول المغرب العربي الموقع الجغرافي و الأهمية

البحر الأبيض المتوسط هو بحر داخلي واسع يغطي مساحة إجمالية تقارب ثلاثة ملايين كيلومتر مربع و مقسم إلى عدة أحواض تقع في حدود ثلاث قارات، هي: إفريقيا، أوروبا، آسيا و له منفذ على المحيط الأطلسي عبر مضيق جبل طارق و يتصل بالبحر الأحمر عن طريق قناة السويس و البحر الأسود عبر مضيق الدردنيل و بحر الادرياتيك و التي تعتبر المنافذ الطبيعية للبحر.³ هذا المفهوم الجغرافي للمتوسط جعله فضاء هاما في الجغرافيا السياسية العالمية من حيث أنه تراث ثقافي مشترك متعدد الهوية إذا أنه لم يشهد وحدة كاملة إلا خلال عهد الإمبراطورية الرومانية حيث كان يسمى قديما باللاتينية *mare-nostrum* وهو يعتبر مهد الإنسانية و أول ملتقى لتبادل الثقافات و الأديان و التوحيد، ولذلك عرف بمركز العالم القديم.⁴ وهو مشتق من كلمتين لاتينيتين هما: *Medius* أي المتوسط و *Terra* أي الأرض و بذلك فهو يعرف بالبحر الذي يتوسط الأرض في العالم القديم.⁵ وفي القرنين الثامن عشر و التاسع عشر

أطلقت دول الشمال عليه اسم *méditerranée* وهذه التسمية جاءت بعد اكتشاف أوروبا للأهمية الإستراتيجية الكبرى التي أحتلها البحر الأبيض المتوسط في الخريطة السياسية العالمية. ولعل هذه التسمية الجديدة أي المتوسط تظهر و تحدد بوضوح الأهمية الجيوستراتيجية للمكان فهي لا تعني بالمتوسط ذلك البحر الذي يتوسط ثلاث قارات (إفريقيا، أوروبا، آسيا) وإنما تعني الإقليم المتوسطي ككل أي البحر الأبيض المتوسط وكل الدول التي لها واجهة متوسطة عليه، وقد بلغ عدد الدول و الجزر التي تطل عليه 22 دولة في القارات الثلاثة.⁶ و البحر المتوسط من الناحية التاريخية ليس مجرد فضاء جغرافي فهو مفترق طرق حضارية و تاريخية بين اليهودية، المسيحية و الإسلام، وبالرغم من الانقسامات والتوجهات إلا أن الشعوب المتوسطة مدفوعة بالبحث عن التعايش فيما بينها باختلافاتها و تكتلاتها ومصالحها المشتركة و المتضاربة أيضا.⁷

2. تعريف مصطلح المغرب العربي

لقد عرف الكتاب العرب مصطلح المغرب العربي بأنه: "الاتجاه الأصلي الذي يحدد غروب الشمس، وقصد به أيضا الأقاليم الواقعة غرب مصر و التي تشمل شمال إفريقيا من طرابلس في ليبيا إلى الرباط في المحيط الأطلسي".⁸ والمغرب العربي جغرافيا متجانس الخصائص المناخية والسمات الطبيعية متعدد الموارد باختلافها والمناخ الطبيعية، متقارب في الملامح البشرية و يتركز على الضفة الجنوبية الغربية للبحر الأبيض المتوسط. وهو يمثل حوالي 4% من مساحة اليابسة في الكرة الأرضية، و 20% من مساحة القارة الإفريقية، و 40% من مساحة العالم العربي.⁹ وتعتبر اللغة العربية هي اللغة الرسمية التي يتكلم بها غالبية السكان بالإضافة إلى بعض اللغات كالفرنسية نتيجة الخوض للفترة الاستعمارية الممتدة فيها.

3. الأهمية الإستراتيجية لدول المغرب العربي

لقد وضعت الجغرافية المغرب العربي في قلب الإستراتيجية الدولية للدول الكبرى، حيث يمثل المغرب العربي جزءا لا يتجزأ من مصلحة الدول الصناعية الكبرى و التي تنصب بالأساس على منطقتي المشرق و المغرب العربييتين.

فبالمفهوم التجاري نجد أكثر من 2500 سفينة تجارية تعبر يوميا البحر المتوسط حاملة مامقداره 1/3 (ثلث) التجارة النفطية العالمية، وبالمفهوم الاقتصادي تشكل الكتلة البشرية في المغرب العربي - والتي تتعدى 80 مليون نسمة - سوقا مغاربية لتسويق السلع والمنتجات الأوروبية و سوقا

لرؤوس الأموال و الاستثمارات العالمية، بالإضافة إلى أن كل من الجزائر و ليبيا تمدان أوروبا بـ 36% من صادراتها النفطية، كما أن الجزائر وحدها تصدر حوالي 20% من المنتجات الغازية لأوروبا، كما أن نسبة احتياطي الغاز في المغرب العربي تقع في الصدارة بين الدول العربية، كما تبلغ إحتياطيات البترول حوالي 56 مليون برميل في كل من الجزائر، تونس وليبيا وهي ذات الأهمية التي يحتلها الفوسفات المغربي.¹⁰ كما يعتبر المغرب العربي همزة وصل بين العالم العربي و أوروبا من ناحية و بين إفريقيا من ناحية أخرى و ذلك نظرا لموقعه الجغرافي الإستراتيجي.

III. البعد التاريخي للشراكة الأورو متوسطية

كانت العلاقات، أثناء الحرب العالمية الثانية، بين المجموعة الأوروبية الاقتصادية (CEE) و مستعمرات المتوسط الجنوبية محدودة، وتجدر الإشارة إلى أن اتفاقية روما،¹¹ في إطارها التاريخي كانت تكريسا استعماريًا في جوهره و لم تجد سوى مقدمات لذلك الحوار الجديد بين الضفتين، و الذي أعطى لاحقًا الاتجاه لسياسة أوروبا أكثر انتباهًا على المتوسط. فأوروبا صبت اهتمامها بنوع خاص على بناء مسار الاندماج الأوروبي و تدعيمه، و لم تطور خلال هذه الفترة سياسة خارجية محددة مع بلدان المغرب العربي (الجزائر، تونس، المغرب).

1. العلاقات الأوروبية المغربية في المرحلة ما بين 1961-1971: بنيت السياسة الخارجية للدول الأوروبية، بشكل أساسي على الارتباطات الثنائية مع المستعمرات السابقة، فقد كانت هناك رؤيتان متناقضتان تتقابلان داخل المجموعة الأوروبية الاقتصادية (CEE) حول نوع العلاقات الدبلوماسية الواجب صياغتها مع دول جنوب المتوسط.

فكانت الرؤية الأولى تقدمها فرنسا و تدعمها، خاصة في عهد (شارل ديغول) و كانت تنادي بأوروبا قوية و مستقلة بالنسبة إلى القوتين العظيمنتين في ذلك الوقت (الأمريكية و السوفيتية) و من هذا المنظور تظهر الارتباطات الوثيقة و المفضلة بالمستعمرات السابقة و التي تراها ضرورية.¹² و الرؤية الثانية، و المناقضة لهذه المقارنة الإقليمية، فكانت تعتبر التحالف الإستراتيجي مع الولايات المتحدة الأمريكية أمرا حيويًا لأوروبا و من ثم ضرورة الدخول في منطق السوق الحرة باعتباره المنطق الأكثر ملاءمة لنمو الاقتصاد الأوروبي، ووجهة النظر هذه، و التي دعمتها ألمانيا الغربية القوية صناعيا و بشريا و المجردة من أي ارتباطات استعمارية، ترفض الارتباطات التفضيلية مع

مقاطعات محددة في العالم معتبرة أن التعاون من أجل النمو يكون أسهل التحقيق داخل تعاون عالمي.¹³

وبالنظر للأهمية الاقتصادية للمنطقة و الموقع الجغرافي واحتوائها على ثروات طبيعية إستراتيجية بالنسبة للاقتصاد العالمي و اقتصاد الدول الغربية بصفة خاصة ناهيك عن الممرات المائية التي تجدها إلى جانب كونها بوابة الدخول إلى قلب القارة الإفريقية التابعة بصفة خاصة لفرنسا إضافة إلى وجود الثروات الطبيعية من بترول و غاز (الجزائر، ليبيا)، الثروات المعدنية المختلفة من فوسفات (المغرب)، الحديد (الجزائر)، إضافة للثروة السمكية و الحيوانية و النباتية، إضافة إلى وجود العنصر البشري الناطق بلغات الدول الاستعمارية القديمة و بطلاقة (الفرنسية، الإسبانية، الإيطالية، والبرتغالية) وحاجة الواقع الاجتماعي في أوروبا لهذا العنصر البشري بنسيجه ورفض الأوروبيون القيام ببعض الأعمال الخشنة مما أدى إلى الاعتماد على القوة البشرية في المستعمرات القديمة في كل من الجزائر، تونس و المغرب، وظهور ظاهرة الهجرة المبكرة لأوروبا للقيام بهذه الأعمال، بالإضافة إلى أن الكثير من مزارع الزيتون و العنب ظلت تدار باستثمارات أوروبية في كل من تونس و المغرب بعد الاستقلال، كل هذه الاعتبارات عملت على تغلب الرؤية الأولى على الثانية، وتم على إثر ذلك إبرام بعض الاتفاقيات الاقتصادية الثنائية في اتفاقية روما للعلاقات الاقتصادية المتميزة و التي لم تذكر فيها الجزائر التي كانت مستعمرة فرنسية.¹⁴ حيث قامت تونس و المغرب بإبرام أول اتفاقية مع المجموعة الاقتصادية في مارس 1969، تميزت هذه الاتفاقية بالطابع التجاري البحت، وحددت فيها الامتيازات الممنوحة من طرف المجموعة الاقتصادية الأوروبية من جهة و التي تمثلت معظمها في دخول بضائعها إلى الأسواق الأوروبية دون رسوم جمركية أو تخفيض الرسوم عليها.¹⁵

والامتيازات الممنوحة من طرف تونس و المغرب من جهة ثانية و التي تمثلت في تحرير الصادرات من السلع الصناعية التونسية و المغربية من الرسوم و الحصص عند دخولها السوق الأوروبية مع استثناء المنتجات النفطية والفلين، إضافة لإعطاء بعض الإعفاءات للسلع الزراعية مقابل تمتع الجانب الأوروبي بحق الدولة الأولى بالرعاية.¹⁶

وبذلك سادت الرؤية الإقليمية خلال حقبة الستينيات من القرن الماضي بأكملها، تلك الحقبة التي استطاعت فيها فرنسا اجتذاب مستعمراتها القديمة في إطار التأثير الأوروبي و للعودة لاتفاقية

روما التي نصت على اتفاقيات انضمام بين المجموعة و بلدان المتوسط الثلاثة، و شجعت على تعاون اقتصادي وثيق وعلى دعم مالي فضلا عن تنظيم التبادل و أدرج بين ملاحق الاتفاقية بروتوكول يتعلق بالبضائع الصادرة عن هذه البلدان إلى دول الإتحاد الأوروبي و التي عرفت باتفاقيات جيل الستينيات.¹⁷ والتي حافظت فيها الدول الأوروبية على الامتيازات الجمركية، وهذه الاتفاقيات لم تعدى كونها كلها أو بعضها للمحافظة على الروابط التقليدية السياسية و الاقتصادية و الثقافية مع دول المتوسط غير الأوروبية، وتسعى في الوقت نفسه إلى تيسير النمو الاقتصادي لهذه الدول رغم غياب الآليات القانونية اللازمة لإعداد سياسة متوسطة حقيقية وكانت هذه الاتفاقيات من النوع الثنائي تسعى إلى ترسيخ التبعية التجارية التي نسجت خلال الفترة الاستعمارية لشمال إفريقيا، ولذلك فإن الطبيعة التجارية غلبت على مضمون هذه الاتفاقيات، وقد واجه تنفيذ هذه الاتفاقيات عدة صعوبات منها عدم وجود بدائل العمل أو اعتماد السياسة الزراعية المشتركة بالنسبة لأوروبا انطلاقا من عام 1962 من جهة، ومن جهة أخرى تدهور معدلات التبادل بين أوروبا ودول الجنوب الشيء الذي حال دون إعلان أي مشروع تنموي مما يضمن لأوروبا بقاء هذه الدول مصدرا للمواد الأولية و سوقا استهلاكية تخدم المصالح الأوروبية أولا و أخيرا.¹⁸

أو بمعنى أوضح ترجمت الشراكة الأوروبية في فترة الستينيات لدول المتوسط غير الأوروبية في الدفاع عن المصالح الاقتصادية و السياسية المحددة سابقا في الحقبة الاستعمارية وقد كان الطابع الاقتصادي المبدأ الوحيد الذي أعطى الحياة لكل علاقة حيث شكلت لأوروبا سوقا آمنة تستخرج منه المواد الأولية لتعود وتصدر إليه الإنتاج المصنع موطدة بذلك تبعية دول المتوسط غير الأوروبية للمجموعة الأوروبية.

2. السياسة المتوسطة الشاملة (PMG) 1972-1989

بمرور الزمن أصبح الاقتناع بأن واجب العلاقات بين مجموعتي البلدان الأوروبية و المتوسطة غير الأوروبية أن تستلهم نظرة شاملة تقوم على التعاون المشترك ودعم النمو والتبادل التجاري فيما بين المجموعتين، ففي جانفي 1981 أنتقد البرلمان الأوروبي غياب تقييم موحد للعلاقات بين المجموعة الأوروبية الاقتصادية (CEE) و بلدان جنوب المتوسط، متمنيا للمستقبل أن يكون أكثر اهتماما خاصة بالنسبة للجزائر و تونس و المغرب.¹⁹ وقد أدى ذلك إلى تبني وثيقة تشير إلى

العناصر الأساسية و التي عبر عنها بالسياسة المتوسطة الشاملة (PMG) و التي تهدف في توجيهها الجديد إلى تسهيل التبادل التجاري و إلى التعاون و إلى دعم النمو من خلال مشاريع و مساعدات و وسائل تمويل.

وتشهد البروتوكولات المالية الأربعة التي وقعت منذ 1978 إلى غاية 1996 وهي البروتوكولات التي جاءت في نص الاتفاقية سنة 1977 على مساهمة مالية من الجماعة الأوروبية للمساعدة في النمو الاقتصادي للدول العربية المتوسطة، بلغ مجموع هذه المساعدات بما فيها القروض وفق البروتوكول الأول (1978-1981) قيمة 639 إيكو،²⁰ وبلغت وفق البروتوكول الثاني (1982-1986) قيمة 975 مليون إيكو، أما مجموع هذه المساعدات فقد بلغت وفق البروتوكول الثالث (1987-1991) قيمة 1555 مليون إيكو، أما بالنسبة للبروتوكول الرابع و الأخير (1991-1996) فقد بلغت قيمة المنح والقروض 1908 مليون إيكو.²¹ (وسيتم التعرض إلى هذا التعاون المالي بالتفصيل في الفصل الرابع) و إلى يومنا هذا ما زال التدفق مستمرا لرؤوس الأموال و الاستثمارات إلى دول المغرب و المشرق على مدى الالتزام الذي اتخذته و نفذته المجموعة الأوروبية لصالح منطقة المتوسط، فالهدف لم يقتصر على بعض الدول العربية فحسب (تونس، الجزائر، المغرب) بل شمل مالطا وقبرص، فإن كل ذلك من منطلق الاقتناع الأوروبي بأن أي اعتماد لسياسة تمييز له اتجاه أحد تلك الدول دون الأخرى غير مناسب إطلاقا.

وفي 22 جانفي 1972 وقع في بروكسل على انضمام المملكة المتحدة و أيرلندا و الدانمارك و النرويج إلى المجموعة فتحولت من مجموعة الست إلى مجموعة التسع، وقد ولد توسع عدد الأعضاء عدة أبعاد في المجموعة تجاه دول المتوسط غير الأوروبية و بات التدخل التنظيمي أكثر إلحاحا لمواجهة المشاكل التي تطرحها دول المتوسط الجنوبية أكثر إيجابية و من ثم فقد وقعت 11 دولة اتفاقات تجارية أو انضمام مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية مطورة بذلك شبكة واسعة من الاتصالات الثنائية و إرادة قوية تشير بالالتزام و التحضير لسياسات إقليمية مشتركة.²²

وقد تم البحث عن توازن جديد بين توجهات، غالبا ما كانت متباعدة، فكان التعاون للسماح لدول البحر المتوسط غير الأوروبية بأن تسعى لخلق البنى التحتية الزراعية و الصناعية، فضلا عن تحقيق برامج نمو خاصة، وقد جاءت قمة باريس في أكتوبر 1972 لتشكل البداية الحقيقية و البلورة الفعلية للسياسة المتوسطة للجماعة الأوروبية حيث سعت فرنسا للبحث عن المشاكل و

محاولة إيجاد الحلول لها، استجابة لطموحات الدول المتوسطية غير الأوروبية أكثر من أي وقت مضى، كما أن الجماعة الأوروبية تؤكد على ضرورة الوفاء بالتزاماتها اتجاه الدول المتوسطية من خلال الاتفاقات المبرمة أو التي سيتم إبرامها والتي يجب أن تكون متوازنة و شاملة.

وعموما فقد قامت السياسة المتوسطية الشاملة على أساس وجود مجموعة من المصالح التي تربط بين الجماعة الأوروبية و الدول المتوسطية الأخرى غير الأوروبية، حيث تتلاقى أهداف الطرفين في إنشاء منطقة تجارة حرة، ثم اتخاذ سياسة الإعانات اللازمة لتنمية اقتصاديات تلك الدول المتوسطية غير الأوروبية، حيث تركزت رؤية السياسة المتوسطية الشاملة على أربع مجالات هي:²³

– تحرير المبادلات التجارية بين المجموعة الاقتصادية الأوروبية و الدول المتوسطية غير الأوروبية إلى أقصى حد ممكن مع اتخاذ القرارات و الإجراءات اللازمة لحماية الإنتاج الزراعي لدول المجموعة و حماية الصناعات الوطنية للدول المتوسطية غير الأوروبية؛

– إتباع سياسة المساعدات المالية في شكل قروض من البنك الأوروبي للاستثمار أو من خلال ميزانية الجماعة الأوروبية، وفي ظل شروط تفضيلية ومحددة لظروف كل حالة على حدة؛

– سياسة عامة بخصوص العمالة المهاجرة من دول المتوسط إلى دول الجماعة الأوروبية؛

– إقامة مشروعات للتعاون الفني الصناعي بين الجانبين، وذلك في أعمال التنقيب و التسويق و تبادل المعارف و التكنولوجيا بين الجانبين.

وهكذا يمكن القول أن الحوار العربي الأوروبي كان واضعه الأساسي هو ترابط المصالح المشتركة لكلا الطرفين العربي و الأوروبي.

ومما سبق يمكن القول أن مجموع هذه الاتفاقات المبرمة أكدت على نوع من عدم التوازن بين قوة اقتصادية أوروبية في الساحة الدولية لها من الأدوات و الوسائل التي تتيح لها مكانة سياسية و آخر في الواقع يفتقد إلى الوسائل اللازمة لممارسة دور كهذا.

وبشكل عام فإن النتائج التي تحققت في إطار السياسة المتوسطية الشاملة لم تكن كبيرة، فحتى عام 1988 لم تبلغ قيمة الواردات الأوروبية من المنتجات الصناعية القادمة من الدول المتوسطية غير الأعضاء في الإتحاد سوى 13 مليار إيكو والقسم الأعظم منها كان من مصدر إسرائيلي أو تركي، كما أن الاستثمارات الأوروبية المباشرة في هذه الدول بقيت ضعيفة جدا.²⁴

وفيما بدأت تظهر زيادة كبيرة في التكتلات الإقليمية، ليس فقط بين المجموعات ذات مستويات التنمية المتشابهة، وإنما بين مجموعات تضم دولاً صناعية متقدمة و دولاً نامية فعلى سبيل المثال تكتل "نافتا" الذي يضم الولايات المتحدة الأمريكية و كندا، إضافة إلى المكسيك، بدأ الإتحاد الأوروبي الاهتمام بجيرانه في شرق و جنوب المتوسط بطريقة مختلفة عن السابق، حيث أصبحت السياسة الأوروبية تنظر إلى المنطقة المتوسطة على أنها منطقة واحدة وهذا ما يعرف بالسياسة الأوروبية الجديدة.

ثانياً: حوار الثمانينيات والسياسة الأوروبية الجديدة في حوض المتوسط

قبل التطرق إلى السياسة الأوروبية الجديدة في حوض المتوسط لابد من الإشارة إلى حوار الثمانينيات من القرن الماضي بين أوروبا والمغرب العربي.

I. حوار الثمانينيات

يمكن حصره في النقاط الآتية:²⁵

1. حوار 3+3

تعود فكرة حوار 3+3 إلى بداية حقبة الثمانينيات من القرن الماضي وهي الفترة التي استهدفت تنافساً شديداً بين الاتحاد السوفيتي والولايات الأمريكية، إضافة إلى الحرب الأهلية في لبنان والاحتياح الإسرائيلي لها، وتفجير السفارة الأمريكية وغرق إحدى وحدات الأسطول الأمريكي أمام السواحل اللبنانية. كل ذلك أدى إلى تزايد حدة التنافس داخل حوض البحر المتوسط من خلال تزايد الأساطيل البحرية الأمريكية، الروسية، الأوروبية بالإضافة إلى المشاكل التي يعيشها حوض البحر المتوسط الجنوبي (سياسية، اجتماعية، اقتصادية) وكلها ظروف ودوافع أدت بالرئيس الفرنسي السابق فرانسوا ميتران عام 1983 إلى إقامة نوع من الحوار بين دول شمال و جنوب المتوسط (الجزائر، المغرب، تونس، إيطاليا، إسبانيا، فرنسا) وذلك بغية مناقشة التغيرات الاجتماعية والاقتصادية في هذه البلدان.

ولقد لاقت هذه الدعوة قبولا ودعماً بين كل الأطراف، إلا أنها لم تتبلور إلا بحلول عام 1988 وذلك بما عرف بحوار 3+3، والذي تم في فرنسا وضم كل من فرنسا، إسبانيا، إيطاليا (الممثلون

لشمال المتوسط) والجزائر، المغرب، تونس(الممثلون للصفة الجنوبية)، وطرح خلال هذا اللقاء فكرة التعاون بين دول المتوسط الغربي لخلق حركة جديدة بين ضفتي المتوسط، هذا الحوار ما لبث أن تطور إلى حوار 4+5 ثم حوار 5+5.

2. حوار 4+5

عقد هذا اللقاء في مدينة طنجة المغربية عام 1989 وضم دول اتحاد المغرب العربي الخمس باعتبار أن اتحاد المغرب العربي قد تأسس في هذه الفترة، ودول جنوب غرب أوروبا(فرنسا، إيطاليا، إسبانيا، البرتغال). وكان من بين أهدافه:

- كسر الحواجز، وطرح المشاكل التي يعاني منها المتوسط لمعالجتها؛
- دفع عجلة الحوار إلى الأمام حيث أن اللقاءين خلقا نوعا من التفاؤل بإمكانية تعزيز هذه اللقاءات وذلك على أعلى مستوى سياسي.

ولهذه الأسباب تم عقد لقاءين رسميين، الأول في روما عام 1990 وحضرته الدول التي شاركت في حوار 4+5 بالإضافة إلى حضور مالطا كعضو مراقب، واللقاء الثاني عقد في الجزائر عام 1991 وحضرته كل الدول سالفة الذكر بما فيها مالطا التي حضرت هذه المرة كعضو كامل الحقوق. وبذلك أصبحت معادلة التعاون كاملة 5+5.

3. حوار 5+5

تم تحديد الأولويات بهذا الحوار انطلاقا من معطيات ومطالبات كل طرف من الأطراف الأخرى. ولذلك كانت مطالبات الجزائر تتعلق بمسائل الأمن والاستقرار والاندماج الاقتصادي. ولكن سرعان ما واجه حوار 5+5 عدة صعوبات بسبب التناقضات والاختلافات المتوسطة والأوروبية والتي تمثلت أساسا في ثلاثة نقاط:

- زيادة التوتر بين الجزائر والمغرب بعد غلق الحدود بين البلدين عام 1994؛
- قضية لوكبري وتداعياتها بإتهام ليبيا بإسقاط طائرة مدنية أمريكية وتعرضها من جانب مجلس الأمن إلى عقوبات استمرت إلى سبتمبر عام 2004 مع دفع تعويضات مالية ضخمة لأسر الضحايا؛
- مسألة الوجود الإسباني بالمغرب حيث أن مدينة سبتة و مليلية لازلتا تحت السيطرة الإسبانية في حين تؤكد المغرب سيادته الكاملة عليهما.

ولقد تم بعث حوار 5+5 في جانفي عام 2001 بمدينة لشبونة، ثم كان اجتماع آخر في طرابلس في ماي 2002 بالرغم من العراقيل والصعوبات التي واجهته. ثم كانت القمة الأولى للحوار بتونس بين رؤساء الدول في ديسمبر عام 2003 بغية الوصول إلى مواقف مشتركة ولكن المشاكل والاختلافات حالت دون الوصول إلى أرضية مشتركة.

II. نشأة فكرة السياسة الأوروبية الجديدة في حوض المتوسط (1989-1995)

تعد النتائج الهزيلة الممتدة من السياسة الشاملة، بالإضافة إلى اضطرابات التوازن العالمي بسقوط حائط برلين، عاملين أساسيين في توجه المجموعة الأوروبية توجهها جديدا، حيث كلف المجلس الأوروبي اللجنة الأوروبية بإعداد تصور جديد لسياسة المجموعة اتجاه جيرانها من دول حوض البحر المتوسط وبالفعل فقد أعدت اللجنة ورقة عمل تضمنت مقترحاتها بشأن السياسة المتوسطية الجديدة والتي تم تقديمها في اجتماع ستراسبورغ في 1989 وعرفت هذه الورقة بعنوان "إعادة توجيه السياسة المتوسطية"، والتي تمت صياغتها عام 1990 ودخلت حيز التنفيذ عام 1992 (السياسة المتوسطية الجديدة - PMR).²⁶ وتسمح هذه السياسة لبلدان المتوسط أن تدير بصورة أفضل اقتصادياتها وإمكاناتها، وشكلت الخطوات المقترحة داخل هذه السياسة انفتاحا حازما في إطار سياسة تجاور جديدة.

وتحدد وثيقة "التعاون الأوروبي المتوسطي" التي أعلنت خلال المؤتمر الذي انعقد في أفريل 1990 برامج المؤتمر ونقاطه الأساسية، ومنها مسألة تنمية الموارد البشرية والتأهيل المهني فنصت على نقل الأيدي العاملة إلى بلدان المتوسط التي تحتاج هذا الدعم كما أهتم المؤتمر بالسياسة الثقافية، وقد تبني مجلس وزراء الإتحاد الأوروبي سياسة (PMR) بقرار يقضي بالتعاون المالي في جميع دول المتوسط غير الأوروبية ولخصت هذه السياسة في ست نقاط:²⁷

- متابعة مسار التأقلم الاقتصادي لبلدان المتوسط غير الأوروبية؛
- تحفيز الاستثمار الخاص؛
- زيادة التمويل؛
- تحسين الدخول إلى سوق المجموعة؛
- تضمين أوثق لبلدان المتوسط غير الأوروبية في مسار التكامل؛
- تقوية الحوار الاقتصادي والسياسي خصوصا على المستوى الإقليمي.

أما الوسائل المنصوص عليها لتحقيق هذه الأهداف فقد تمثلت في تقوية اتفاقات التعاون الثنائية الموقعة مع بلدان المتوسط غير الأوروبية، إضافة إلى بروتوكولات بصياغات جديدة للتعاون المالي و الذي يسمى " بالتعاون الأفقي" تطمح فيه الدول إلى تشجيع تحقيق استثمارات ذات مصالح مشتركة في قطاعات مختلفة، إضافة إلى نقل الطاقة و المحافظة على البيئة و إدخال محسنات لبعض المنتجات القادمة من بلدان حوض المتوسط لتتمكن من الدخول إلى سوق المجموعة.

وقد دخلت معظم هذه الخطوات حيز التنفيذ في فيفري 1991، وقد أعلن في نفس الوثيقة أن النمو المتوازن لحوض المتوسط و التعاون على جميع المستويات يشكلان الهدف الأساسي للسياسة المتوسطية للمجموعة ودعت اللجنة و المجلس إلى إعداد مشروع شامل و بنوي لمنطقة المتوسط. و حسب نوايا البرلمان، يجب على المشروع الأخذ بعين الاعتبار:

- الأهمية الإستراتيجية لبلدان المتوسط غير الأوروبية و إسهاماتها في تمويل المجموعة بالطاقة؛²⁸

- تحديد السياسة الأوروبية المتوسطية كي تتمكن من تحقيق الاستقرار الإقليمي من خلال

تجسيد سياسة حقيقية للحوار في 1992.²⁹

ولذلك فإن هذه المتطلبات الخاصة جعلت من الضروري تنفيذ برامج مساعدة تنصب بطبيعتها على الخطوط الأساسية للسياسة المتوسطية (PMR) و من الأبعاد الأساسية لهذا التوجه سعيها إلى تخطي العلاقات القديمة للتعاون وخلق أطر جديدة للتعاون في مختلف المجالات منها: الاقتصادي، المالي و الثقافي، عن طريق طرح مبادرات جديدة مع حلول عامي 1992 و 1993، و من أهم هذه المبادرات:³⁰

ميد-كامبوس med-campus: و تسعى هذه المبادرة إلى توسيع نطاق نقل المعارف العلمية التقنية بهدف تحفيز القدرات لنمو بلدان المتوسط غير الأوروبية.

ميد-إينفست med-invest: و تسعى إلى تكوين شركات صغيرة في مختلف بلدان المتوسط و تنميتها و تجديدها من برامج الإعتماد و التجارة.

ميد - أوربس med-urbs: و تهدف هذه المبادرة إلى تحفيز النمو المدني لبلدان المتوسط غير الأوروبية كإدارة الموارد المائية و معالجة النفايات حماية البيئة، التأهيل و الإدارة المالية و الضريبية للإدارات المحلية و المبادرات في قطاع الاتصالات و المعلوماتية.

ميد- ميديا **med-media**: تضع هذه المبادرة صب عينها تحفيز العلاقات بين الشركات العاملة في وسائل الإتصال الجماعي و تبادل البرامج الإذاعية المرئية و تأهيل العاملين المتخصصين. **إبن سينا** : تشكل برنامج تعاون علمي و تكنولوجي يتعلق بالمحافظة على البيئة، الطب، علم الحياة و إدارة الموارد المائية .

ميتاب metab: أعد هذه المبادرة البنك الأوروبي للاستثمارات بالتعاون مع البنك الدولي و تهدف إلى تحقيق استثمارات في قطاع الإنتاج البيئي بالنسبة لبلدان المتوسط غير الأوروبية مع مشاركة برامج الأمم المتحدة للبيئة.

ماست mast: و يرتبط بالبرنامج السابق ويهدف إلى تحقيق تكنولوجيا متعددة (أقمار صناعية للتقاط التلفزيوني) و أنظمة إعداد المعلومات.

مما سبق يمكن القول أن هذه السياسة تنطلق من أن السلام و الاستقرار و الازدهار في نقطة متوسط تكون جميعها الهدف الأساسي لأوروبا و هذا ما سيؤدي إلى إقامة شراكة حقيقية.

III. الشراكة الأورو متوسطية في مسار برشلونة

أحست البلدان التي انضمت إلى الإتحاد الأوروبي، بلدان أوروبا الغربية و الشرقية من جانب و بلدان جنوب حوض المتوسط من جانب آخر، ب ضرورة إحياء تدخلات في المتوسط أكثر تجانساً تلزم بسياسة حقيقية ذات أهداف متوسطة و طويلة الأمد، وفي هذا الإطار قدمت اللجنة الأوروبية عام 1994 وثيقة اقترحت فيها خلق شراكة تكون بمثلة مجموعة من الانطباعات التفاوضية متعددة الجوانب تتخطى الاتفاقات الاقتصادية السابقة بين الإتحاد الأوروبي و الدول الأخرى لتكون سياسة تنمية مشتركة و شراكة متعددة الجوانب.

وهكذا فإن الاضطرابات السياسية الكبيرة التي كانت في نهاية الثمانينيات و بداية التسعينيات من القرن الماضي والمتمثلة في سقوط حائط برلين، حرب الخليج الأولى، انضمام بعض دول أوروبا الشرقية للإتحاد الأوروبي و غيرها، كلها وجهت نظر أوروبا مجدداً إلى النتائج السلبية لتأخر النمو في منطقة المتوسط، فعادت تؤمن بضرورة عمل بناء في المنطقة يعيد التوازن في سياسات الإتحاد الأوروبي تجاه بلدان المتوسط غير الأوروبية.

أما الحدث الذي ميز التطوع فكان مؤتمر برشلونة في 27-28 نوفمبر 1995، فقد أطلقت فيه المرحلة الثالثة لسياسة الإتحاد الأوروبي المتوسطية المبنية على الشراكة الأوروبية المتوسطية، وقد تم

تحديد محتوى هذه الشراكة في أعمال المؤتمر بوصفها حوارا سياسيا مدعما مبنيا على احترام القانون الدولي والاستقرار الخارجي والداخلي.

ولتكون هذه المرحلة إطارا موسعا للعلاقات السياسية، الاقتصادية والاجتماعية بين دول الإتحاد الأوروبي والأعضاء الخمسة عشر (ألمانيا، النمسا، بلجيكا، الدانمرك، إسبانيا، فنلندا، فرنسا، اليونان، أيرلندا، إيطاليا، اللوكسمبورج، هولندا، البرتغال، المملكة المتحدة، السويد). وشركاء ضفة المتوسط الجنوبية الإثنى عشر (الجزائر، المغرب، تونس، مصر، الأردن، لبنان، سوريا، تركيا، السلطة الفلسطينية، إسرائيل، قبرص، مالطا، موريتانيا كمراقب) أما ليبيا فقد استبعدت.

31

وقد عمل مؤتمر برشلونة، برئاسة إسبانيا، كمبادرة وحيدة تطمح لخلق الأساس لتسويات إقليمية جديدة، وجمع المؤتمر وزراء خارجية دول الإتحاد الأوروبي الأعضاء ونظرائهم في حوض المتوسط وقد شكل هذا المؤتمر أول وسيلة بنوية لتحديد الشراكة الأوروبية المتوسطة وقد أضيفت لها وسيلة ثانية تمثلت باتفاقات المساعدة الأوروبية المتوسطة التي وقعت دول الإتحاد الأوروبي الخمسة عشر مع كل بلدان ضفة المتوسط الجنوبية.

I. إعلان برشلونة

باختتام مؤتمر برشلونة صدر عنه إعلان برشلونة بعد تبني المجتمعون بالإجماع هذا الإعلان وقد أشار إلى ثلاثة أهداف³²:

- تبني آليات للتنمية المستقبلية للحوار الأوروبي المتوسطي، حيث حث الإعلان على اجتماع دوري لوزراء الخارجية

و طرح موضوعات ومسائل تناولها الوزراء وكبار الموظفين والخبراء وممثلو المجتمع المدني؛
- تشجيع الاتصالات بين البرلمانيين والسلطات الإقليمية والجهات الاجتماعية وأنشئت "الهيئة الأوروبية المتوسطية لمسار برشلونة" وكان من واجبه الاجتماع دوريا للتحضير للقاء وزراء الخارجية وتقييم الأوضاع وتقديم تقييم على تقدم مسار برشلونة وجميع مكوناته وتحديد برامج العمل؛

- تحقيق منطقة للتبادل الحر تتبلور تدريجيا في غضون عام 2010.

ومن خلال برنامج العمل الواجب تحقيقه، والذي تم اعتماده في الإعلان الختامي بدءا من تشخيص الوسائل الأكثر ملاءمة لتحقيق الأهداف الثلاثة مرورا بالأفعال المنصوص عليها في البرنامج و التي من المفترض أن يكون تنفيذها بطريقة مرنة و شفافة. فقد تبلورت هذه التركيبة الشاملة التي عاجلها المؤتمر في: 33

- **التعاون السياسي و الامني:** ففي هذا المجال تثبت الشراكة كهدف "إنشاء فضاء مشترك للسلام والإستقرار" وذلك بالاعتماد على مؤتمر هلنسكي بشأن السلام والاستقرار في أوروبا والمنعقد عام 1975.

- **التعاون الثقافي و الإجتماعي في مجال حقوق الإنسان:** و تشمل هذه السلسلة المنصوص عليها في الشراكة على عدة قضايا، كالتعليم و مكافحة أشكال الجريمة المنظمة. ويؤكد المجتمعون بذلك إرادتهم في إحترام حرية تنقل الأشخاص، وفي نفس الوقت كانت من أهم انشغالاتهم الأساسية التحكم في الهجرة في البلد الأصلي إلى دول الإتحاد الأوروبي، وتناول الحوار حول الهجرة:

- كيف يمكن تخفيض ضغط الهجرة؛

- كيفية إعادة المهاجرين غير القانونيين إلى أوطانهم.

- **الأبعاد الاقتصادية و المالية:** حيث عرضت أهمية التنمية الاجتماعية و الاقتصادية المقبولة و المتوازنة و قد خصص إعلان برشلونة لهذا الجانب حيزا كبيرا نظرا لأهميته بالنسبة للدول الأعضاء في عملية الشراكة الأوروبية، ولهذا الهدف حث الإعلان على أفعال تتجه لتشجيع الاستثمارات الأجنبية و الادخار الداخلي، تحديث الصناعة و زيادة قوتها التنافسية، تقوية النقل، كما قدم اقتراحات لخلق ظروف مناسبة لاستثمارات الشركات العاملة في قطاع الطاقة و نشاطاتها و لتطوير شبكات حديثة للاتصالات و لمواجهة مشاكل البنية التحتية، و التشجيع على حسن إدارة عقلانية للموارد المائية و تطوير و الحفاظ على الثروة السمكية.

ومما سبق يمكن القول أن هذه الجوانب تسعى في مجملها إلى تأمين تنمية اجتماعية مستدامة و متوازنة مع منطقة ازدهار من خلال تكوين شراكة تأخذ بعين الاعتبار الدين المرتفع لبعض دول

المتوسط غير الأوروبية، و تقليد الفوارق بين معدلات النمو في دول أوروبا و دول المتوسط الجنوبية، إضافة إلى تحقيق التكامل و تشجيع التعاون بين المنطقتين. ومن منطلق أنه لا يمكن بأي حال من الأحوال عزل الشراكة الأوروبية المتوسطة عن الظروف الدولية المحيطة بها فإنها تعكس نظاما فرعيا للنظام العالمي من حيث أنها تلتزم بالأسس والمبادئ التي تقوم عليها المنظمة العالمية للتجارة (OMC)، بجانب الأهداف التي تؤكد عليها العولمة مثل تشجيع التبادل التجاري الحرو تشجيع الاستثمارات الأجنبية و ما يرتبط بها من دفع عملية نقل التكنولوجيا وتبني نظام اقتصاد السوق ورفع الحواجز الجمركية و غير الجمركية و تشجيع القطاع الخاص والحفاظة على البيئة.

و يعتبر برنامج MEDA I وMEDA II الأداة المالية للشراكة الأورومتوسطية، وقد تمت المصادقة عليه من قبل المجلس الأوروبي في مدينة " كان " الفرزسية عام 1995 و يشمل هذا البرنامج على دعم و تمويل مالي من طرف الإتحاد الأوروبي.

الخاتمة

إن الأهمية الإستراتيجية لمنطقة حوض المتوسط لم تكن غائبة بمواردها الطبيعية الهامة وطاقاتها البشرية الكبيرة، مما جعل المنطقة محل انتباه واجتذاب خاصة من طرف الإتحاد الأوروبي الذي سعى منذ القدم لإقامة علاقات مع دول حوض المتوسط رغم التباعد الجغرافي و الاختلاف العقائدي، السياسي والثقافي، هذه العلاقات الاقتصادية والسياسية و الاجتماعية الوثيقة والتي تعود إلى عقد الستينيات من القرن الماضي، حيث تم التوقيع على عدد من الاتفاقيات مع كل دول المنطقة، وتركزت هذه الاتفاقيات أساسا على العلاقات التجارية ولم تكن تشتمل على أهداف إقليمية محددة، أما خلال السبعينيات من القرن الماضي فتم التوقيع على اتفاقيات تعاون جديدة غير محددة المدة، تسمح بالدخول الحر لكل المنتجات الصناعية لدول جنوب البحر المتوسط إلى سوق المجموعة الأوروبية معفاة من الرسوم الجمركية دون تطبيق مبدأ المعاملة بالمثل من طرف أوروبا.

وعلى هذا الأساس وخلال التسعينيات من القرن الماضي دعا المجلس الأوروبي إلى تقييم سياسة الإتحاد الأوروبي في منطقة البحر المتوسط وتقديم الاقتراحات الممكنة لتعزيز هذه السياسة، حيث توجهت هذه المقترحات بإعلان برشلونة سنة 1995 الذي كان بمثابة العقد المؤسس لمشروع الشراكة الأوروبية-المتوسطية، و المحدد للإستراتيجية الجديدة للإتحاد الأوروبي وذلك بإيجاد صيغة

جديدة للتعاون بين الطرفين، تتمثل في إقامة شراكة تركز على إنشاء منطقة تبادل حر وإحلالها محل اتفاقيات التعاون الموقعة في السبعينيات من القرن الماضي.

وتدعيما للجهود السابقة، مع الأخذ بعين الاعتبار المستجدات الحالية فقد تبني الإتحاد الأوروبي سياسة جديدة تعرف بـ "السياسة الأوروبية للجوار" وذلك منذ سنة 2004 والتي تقع في منزلة أكثر من شريك وأقل من عضو في الإتحاد الأوروبي، ولكن كل هذه السياسات أثبتت أنها ليست كافية ولا مجدية وخاصة أنها لم تأت بالنتائج المرجوة منها فقد سارع الإتحاد الأوروبي إلى وضع تسمية جديدة لهذه السياسات تمثلت في "الإتحاد من أجل المتوسط"، الذي ولد ميتا.

الهوامش:

1 ناصيف حتى، " المآزق العربي "، في مجلة المستقبل العربي، العدد 205، مارس 1996، ص. 9.
2Fatiha Talahite , " l'espace monétaire et financier de la Méditerranée occidentale " in, colloque international sur " l'espace économique de la méditerranée occidentale: Enjeux et perspectives " Bejaïa, 25-26 juin 2000, p. 451.

3موسوعة ويكيبيديا على الموقع: <http://en.wikipedia.org> اطلع عليه يوم: 2008/02/18 على الساعة 14:00

4Yves Lacoste, **Géopolitique de la méditerranée collection perspectives géopolitiques**,(paris : Armand colin, 2006), p.p. 17-24.
5Ibid.

6وفاء سعد الشربيني، " الأبعاد الأمنية في اتفاقيات المشاركة الأوروبية المغربية "، في دراسات أوروبية، مركز الدراسات الأوروبية، العدد 01 نوفمبر 2008، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، القاهرة، ص. 07.

7Yves Lacoste, "**la méditerranée: nation en conflit**", Revue Hérodote, Revue de géographie et géopolitique, N°90, paris : la découverte, 3ème trimestre, 1998, p.p.3-18.

8فرنان بردويل، المتوسط و العالم المتوسطي، ترجمة مروان أبي سمرا (بيروت : دار المنتخب العربي، 1993
9 وفاء سعد الشربيني، المرجع السابق، ص. 08.

10Madelin Henri , "**pétrole et politique en Méditerranée occidentale**" ,cahiers de la fondation de sciences politique n 180, paris : Armand Colin, p. 2.

11 تم التوقيع على إتفاقية روما سنة 1957 بإحداث السوق المشتركة من قبل 06 دول أوروبية و في عام 1972 انضمت إلى عضويتها أربع دول جديدة و في عام 1981 انضمت اليونان إلى هذا التجمع و في عام 1986 انضمت إسبانيا و البرتغال إلى الجماعة الأوروبية .

12 وفاء سعد الشربيني، المرجع السابق، ص. 12.

13 نفس المرجع.

- 14 فتح الله ولعلو، الإقتصاد العربي و المجموعة الأوروبية (لبنان: دار الحدائنة للطباعة و النشر و التوزيع، 1982)، ص. 89.
- 15 شفيق الأخرس و آخرون، " الشركة العربية الأوروبية " ، ندوة عمل نظمتها الجمعية العربية للبحوث الإقتصادية و جمعية العلوم الإقتصادية السورية و غرفة تجارة دمشق، 28/27 أكتوبر 2000، ص. 41.
- 16 فتح الله ولعلو، "إشكالية العلاقات المغربية - الأوروبية"، الحوليات المغربية للإقتصاد عدد خاص، شتاء 1995، ص.25.
- 17 وفاء سعد الشريبي، المرجع السابق، ص. 13.
- 18 فرانكور رتيزي، المتوسط ونزعاته، تاريخ حوار لم يكتمل، ترجمة نجم بوفاضل، جامعة الروح القدس (لبنان: الكسليك، 2005).
- وفاء سعد الشريبي، المرجع السابق.
- 19 وفاء سعد الشريبي، المرجع السابق، ص.14.
- 20 وحدة نقدية أوروبية.
- 21 سمير صارم، أوروبا و العرب من الحوار... إلى الشراكة، (لبنان: دار الفكر، 2000)، ص.183.
- 22 وفاء سعد الشريبي، المرجع السابق، ص. 15.
- 23 سمير صارم، المرجع السابق، ص. 209.
- 24 ماطنوس حبيب، "الإقتصاد السوري و متطلبات الشراكة السورية الأوروبية"، جمعية العلوم الإقتصادية السورية، 2001 .
- 25 وفاء سعد الشريبي، المرجع السابق، ص. 18-20.
- 26 وفاء سعد الشريبي، المرجع السابق، ص. 20.
- 27 نفس المرجع، ص. 21.
- 28 فرانكو ريترز، المرجع السابق.
- 29 Bichara Khader , " **Monde Arabe Et Géopolitique Euro -Arabe**", les cahiers du monde arabe , CERMAC (centre d'études et de recherches sur le monde arabe contemporain), université catholique de Louvain, Belgique, janvier 2004.
- 30 وفاء سعد الشريبي، المرجع السابق، ص. 22-23.
- 31 Document : "conférence euro – méditerranée de Barcelone" , in, Revue méditerranée – développement, N° 9 décembre 1995, p. 14.
- 32 Armin Riess, Patrick Vanhoudt and kristian Uppenberg , " **the méditerranéen région**" (spécial report) , EIB papers , volume 6, N° 2, 2001, p. 59.
- 33 Fatiha Talahite, " **la réforme bancaire et financière en Algérie** ", les Cahiers du Créad, N° 52, 2000, p.p.95-96.